التعليم العالي والتقني فى ليبيا ، الافاق والتحديات

مهند اسماعيل الخلاص وسام يوسف كعبور الهام يخلف ابوالشواشي
كلية التقنية الهندسية زوارة

الخلاصة:

صار من نافلة القول أن نؤكد دوما أن الاستثمار في البشر هو أرقى أنواع الاستثمار كي نحصل على اقتصاد قوي وفرص عمل مستقرة وتنمية دائمة، يمكن الجزم بأن التعليم هو رأس الحربة في مشاريع النهضة الحقيقية وأنه من دون تنمية مؤسسة التعليم الجامعي وبنائها البناء الصحيح لا يمكن الحديث عن نهضة أو حتى مشروع على طريق النهضة، وإن كان من السهل الحسم بسوداوية صورة التعليم الجامعي في العالم العربي فإن نقاشا جادا ورغبة صادقة قد تسهم ولو جزئيا في إعادتنا للوجهة الصحيحة، الوجهة التي لا تقع بين خيار الفشل والتردي أو الغربنة واستنساخ التجارب ولصقها في جسد الأمة، يعتبر التعليم الجامعي أحد العناصر الأساسية المهمة في دعم التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، حيث إنّ التعليم الجامعي لا يوفر للفرد المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل فقط، وإنما يوفر أيضا تدريب ضروري لجميع الأفراد على اختلاف تخصصاتهم سواء كانوا مدرسين، أو أطباء، أو ممرضين، أو مهندسين، أو رجال أعمال، أو علماء اجتماع، أو أصحاب أي مهنة أخرى، حيث يمكن لجميع هؤلاء الأفراد الذين قد تم تدريبهم تطوير وتحسين القدرات والمهارات التحليلية، والتي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد المحلي، ودعم المجتمع المدني، وتعليم الأطفال، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ قرارات ضرورية تؤثر على المجتمع بأكمله.

المقدمة:

يساعد التعليم في اكتساب المعرفة والحصول على المعلومات والتعرف إلى أحوال العالم، كما أنّه يدرّب العقل البشري على كيفية التفكير ويعطيه القدرة على التمييز ما بين الصح والخطأ وكيفية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أنه أحد العوامل المساهمة في تطور العقل، ويزيد ثقة الشخص بنفسه، ويعزز نظرته الإيجابية تجاه نفسه كما يساعده في التقدم الوظيفي والحصول على الوظائف بشكل أسهل ويتيح له الحصول على أجر أعلى في

الوظيفة،[Alansary Elkhouly:2021:4] كما أنّ التعليم يكفل للشخص الحصول على الاحترام من المجتمع، ويعطيه القدرة على قيادة حياته لتكون سعيدة ومزدهرة.[Dr. Saad Elzalitni :2008:5]

يعتبر التعليم من الضرورات بالنسبة للمجتمع، إذ إنّه يركز بشكل كبير على الجوانب الاجتماعية للمواطنين ويعلي من المكانة الاجتماعية، ويجعل المواطنين أشخاصاً أفضل وعلى قدر المسؤولية، كما يساعد في إصلاح المواقف المختلفة المبنية على المعتقدات الخاطئة، ويحسن من قيم المواطن وتجعله على علم بتراثه الاجتماعي والوطني والثقافي، كما أنّه يزيد كمية الوعي لدى الناس. [Dr. Faraj Elmabrouk :2016:4] على الرغم من نظرة الناس السلبية إلى التعليم الرسمي، خصوصاً أنّهم يرون منه ملل المعلمين وضخامة الكتب وصعوبة الامتحانات، إلا أنّه في الواقع يعتبر مغامرة ومتعة ويعرف الناس بأشياء جديدة ويساعد على التعرف والالتقاء بأشخاص جدد ويعطي اهتمامات جديدة ويمنح المتعلمين فرصة للتفاعل مع أشخاص مختلفين عن المحيطين بهم مثل أفراد العائلة والجيران، ويزيد من التفاعل بين الأشخاص، كما يساعد في العثور على الأصدقاء مهتمين وجيدين، حيث يوفر التعليم فرصة ممتازة لكل هذا لأنّه يعتبر تجربة ممتازة لمعرفة الناس (Dr. Saad Elzalitni :2008:4].

يمكّن التعليم من استثمار رؤوس الأموال بشكل أفضل، كما أنه ينشر المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد البلد الواحد ويجعل طريقة التعامل مع مختلف الأفراد عادلة وهي ما يُعرف باسم العدالة التوزيعية، ويقلل من انتشار الفقر ويزيد مستوى الدخل، ويزيد النمو الاقتصادي للدولة لأن العمال المتعلمين يتمتعون بإنتاجية أكبر.

1. **نبذة عن التعليم:** تعريف التعليم يُعرف التعليم بأنّه عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة،[Alansary Elkhouly:2021:5] ويمكن القول أن التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسق للطالب، أو أنّه عبارة عن معلومات، ومعارف، وخبرات، ومهارات يتم اكتسابها من قِبَل المُتلقّي بطرق معينة،[Dr. Saad Elzalitni :2008:6] فالتعليم مصطلح يُطلَق على العملية التي تجعل الفرد يتعلّم علماً

محدداً أو صنعة معينة، كما أنّه تصميم يساعد الفرد المُتلقي على إحداث التغيير الذي يرغب فيه من خلال علمه، وهو العملية التي يسعى المعلم من خلالها إلى توجيه الطالب لتحقيق أهدافه التي يسعى إليها وينجز أعماله ومسؤولياته.

والتعليم هو عملية يتم فيها بذل الجهد من قِبَل المعلم ليتفاعل مع طلابه ويقدم علماً مثمراً وفعالاً من خلال تفاعل مباشر بينه وبين الطلاب، وقد يحدث التعليم داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها، وهو عملية شاملة؛ فيشتمل على المهارات، والمعارف، والخبرات، كالسباحة، وقيادة السيارة، والحساب، والكيمياء، والشجاعة، والأخلاق، وما إلى ذلك، كما يطلق مصطلح التعليم على كل عملية تتضمن تعليم الأفراد سواء كان ذلك بطريقة مقصودة أو غير مقصودة؛ حيث إنّه من الممكن أن يكون مخطط له بشكل مسبق، أو أنّه حدث في التو واللحظة دون تخطيط مسبق؛ كأن يتعلم الفرد أموراً جديداً من خلال متابعته لفيلم معين على التلفاز

إنّ التعليم هو التزام مشترك بين المعلمين والطلاب يهدف إلى إعدادهم لتثقيف أنفسهم طوال فترة حياتهم، وبناء القدرة فيهم على القيام بأمور وإنجاز أعمال جديدة، وليس تكرار لما فعلته الأجيال السابقة فقط، والتعليم وسيلة لتطوير قدرات الأفراد، وتمكينهم من التفكير بشكل مكثف، كما يطور من قدرتهم على التفكير الناقد الذكي، ولا يعتمد التعليم على ذاكرة الفرد فقط أو مقدار معرفته، وإنما يعتمد على قدرة الفرد على التمييز بين ما يعلم وما لا يعلم، كما يُنمّي التعليم قدرة الأفراد على التفكير بوضوح، والتصرف بشكل سليم، وتقدير الحياة، كما أنّه السلاح الذي سيمكن الأفراد من تغيير العالم نحو الأفضل.

1-1 عناصر التعليم للتعليم عناصر محددة، وله مدخلاته وعملياته ومخرجاته، أما مدخلاته فهي المعلم وما يتعلق به من المستوى الذي يؤهّله إلى التعليم، والخلفية الثقافية والاجتماعية التي يمتلكها، ومهاراته وكفاءاته الأدائية. الطالب وما يتعلّق به من دوافع وميول واتجاهات. البيئة التعليمية، وعناصرها، ومستوى تنظيمها، بالإضافة إلى مصادر التعليم المتوافرة فيها. المادة الدراسية، ونوعيتها، وطريقة تنظيمها.

أما عمليات التعليم فهي: طرق التدريس والأساليب المتبعة به، ودور المعلمين والطلبة المؤثر فيها. الأنشطة والتدريبات التي يتم تنفيذها خلال العملية التعليمية. التقويم وأساليبه والمواضيع التي يشتمل عليها. (Communication Pty Ltd:2010 :3)

في حين تشتمل مخرجات العملية التعليمية على: زيادة مهارات الطلبة ومعارفهم. تحفيز ذكاء الطلبة. الاهتمام بالموضوع التعليمي. زيادة الثقة بالنفس، وزيادة النمو الاجتماعي للطلبة. زيادة قدرة الطلبة على مواجهة المواقف المختلفة، وتعديل السلوك الفردي للطلبة. [[Communication Pty Ltd:2010 : 3

2-1 نبذة تاريخيّة عن التعليم بدأت عمليّة التعليم في مجتمعات ما قبل التاريخ، فقد كان البالغون يقومون بتدريب اليافعين على جميع مهارات وخبرات العصر الّذي يحيون به. أما المجتمعات الّتي وجدت قبل الكتابة فقد كانوا يقومون بعمليّة التعليم والتدريب بشكلٍ شفهي من خلال سرد القصص الّتي تناقلتها الأجيال، لكن بعد التطوّر وتوسع الثقافات ظهر التعليم الرسمي، وأدى هذا الأمر إلى ظهور المدارس، وتحديداً في مصر القديمة في عصر المملكة المتوسطة. في أثينا قام أفلاطون بتأسيس أكاديميته الّتي تعتبر أوّل معهدٍ للتعليم العالي على نطاق أوروبا، تلتها مدينة الإسكندريّة الواقعة على ساحل المتوسط، وقد تمّ بناء (مكتبة الإسكندريّة) الشهيرة فيها. أمّا كونفوشيوس فقد قام بوضع مذهبه في الصين، وكان لهذا المذهب تأثيرٌ كبير على المناهج التعليميّة في الصين وكوريا واليابان وفيتنام.

3-1 تاريخ التعليم الجامعي إن التعليمَ الجامعيّ مِن أنواع التعليم القديمة، والذي حصل على اهتمامٍ كبيرٍ من قبل مختلف شعوب العالم، بعد إعداد القانون العام لحقوق الإنسان، وتوزيعه على مجموعةٍ من الحقوق ومن ضمنها حقّ الإنسان في التعليم، نصّ هذا الحق على ضرورة حصول الإنسان على التعليم العالي في الجامعة في حال أرادَ الطالب استكمال دراسته الجامعيّة، وقد اعتمد ذلك على الاهتمامِ العالميّ في التعليم الجامعيّ منذ القرن التاسع عشر للميلاد، وحتى هذا الوقت الذي شهدَ إنشاء العديد من الجامعات العامة، والخاصة في مُختلفِ دول العالم.

4-1 خصائص التعليم الجامعي يُعدُّ من أنواع التعليم المُتخصّص؛ إذ لا تحتوي الخطط الدراسية للكليات الجامعية على مواد عامّةٍ كما في الدراسة المدرسية. يُطوّر قطاع التعليم من

خلال الاعتماد على تزويده بمجموعةٍ من الكُتب، والمؤلفات المُتخصصة في العديد من المجالات الدراسيّة. يحافظُ على التطور الاقتصادي، عن طريق تزويد سوق العمل بالعديدِ من الكفاءات التي تدعمه، وتُطوّره. يُقلّلُ من مستوى الأميّة العام في المجتمع، ويزيدُ من الوعي المعرفي، والإدراكي عند المتعلمين من فئة الشباب. يُقدّمُ مجموعةً من الأبحاث المُهمّة في مختلفِ مجالاتِ المعرفة، مما يدعم قطاع البحث العالميّ.

1-5 شهادات التعليم الجامعي: الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس): هي المرحلة الأولى من مراحل التعليم الجامعيّ، وتُعتبر أيضاً المرحلة الأساسية في الجامعة التي يسعى أغلب الطلاب الذين تمكنوا من النجاح في المرحلةِ الثانوية من الالتحاق فيها، وفي هذه المرحلة يختارُ الطالب التخصص الذين يناسبه، ويتوافق مع متطلبات شهادتهِ في الثانوية العامة، وتتراوح مدة الدراسة في مرحلة البكالوريوس بين الأربع والخمس سنوات، وقد تمتدُ للثماني سنوات في بعض التخصصات الجامعية، كتخصص الطب. شهادة الدراسة العليا (ماجستير): هي الشهادة الجامعية الثانية بعد شهادة البكالوريوس، وفيها يتخصصُ الطالب بشكلٍ أكثر تفصيل بتخصصه في مرحلة البكالوريوس، وحتى يتمكن من الحصول على هذه الشهادة عليه اجتياز ساعات الخطة الدراسية بنجاح، وتتراوح مدة الدراسة في مرحلة الماجستير بين السنة، والسنتين. شهادة الدراسة العليا (الدكتوراه): هي الشهادة الجامعية الثالثة والأخيرة، والتي مِن الممكن الالتحاق بها بعد النجاح في مرحلة الماجستير، وهذه المرحلة تكون أكثر تخصصاً من مرحلة الماجستير، فتعتمدُ على الدراسة المكثفة للعديدِ من المواد الخاصة بتخصصِ الدكتوراه، وتتراوح مدة الدراسة في هذه المرحلة بين ثلاث، والخمسة سنوات.

2.التقنيات المستخدمة في التعليم:

2-1 مفهوم وسائل التعليم وتقنيات التعليم وأهم أشكالهم في العصر الحالي: لا بد للتعليم في كل دول العالم من المرور بعمليات تطوير وتحديث مستمرة، واستخدام كل التقنيات الحديثة لمواكبة تكنولوجيا العصر الحالي ومتطلباته، فمن الضروري أن يطَّلع الطلاب بشكل مستمر على كل ما هو جديد مما يساعدهم على زيادة قدرتهم على الإبداع،

ولذلك فإنه من الضروري أيضاً تطوير أساليب وتقنيات التعليم بشكل يساعد على تطوير قدرات ومهارات الطلاب.

الفرق بين وسائل التعليم وتقنيات التعليم: مفهوم وسائل التعليم ومفهوم تقنيات التعليم دائماً ما يرتبطان ببعضهم البعض بحيث يصعب الفصل بينهما، فقد ظهر مفهوم تقنيات التعليم كنتيجة لتطور مفهوم وسائل التعليم، ويمكننا تعريف وسائل التعليم بأنها الطرق، والأدوات، والأجهزة التي يمكن من خلالها تقويم، وتطبيق، وتخطيط المواقف التعليمية، ونقل المعرفة إلى الطلاب؛ بهدف الوصول إلى الأهداف التعليمية، كما أنها تمثل الممارسات الفكرية، والعملية التي يمكن من خلالها تطوير العملية التعليمية، وتحسينها، بالإضافة إلى تحسين أداء المعلم، ومساعدة الطالب على تنمية قدراته، وزيادة مستوى فهمه، وإدراكه، وتوفير الجهد، والوقت عليه.

ويندرج مفهوم وسائل التعليم تحت مفهوم تقنيات التعليم وهو مفهوم أوسع وأشمل حيث يمكن تعريفها على أنها تنظيم متكامل يشمل مجموعة من المواد، والأجهزة، والأدوات، والمواقف التعليمية التي يلجأ إليها المعلم لتوضيح فكرة ما، أو تغيير مفهوم غامض، أو شرح موضوع واجه الطلبة صعوبة في فهمه؛ ليساهم في الوصول إلى حالة أفضل في عملية التعليم، والتعلُّم، كما أنها تهدف إلى رفع مستوى المناهج، وتحسين طرق التعليم، وأساليبه، بالإضافة إلى تحسين ظروف المعلم، وتطوير قدراته، والوصول إلى مستوى عالٍ من الإدراك، والفهم عند المتعلم.

2-2 ولكن ما هي أهم أنظمة المعلومات المستخدمة في التعليم؟

يعتبر التعليم عن بعد أسلوباً مهماً للتغيير في حياتنا، والمعرفة الحديثة لم تعد مقتصرة على الأنماط التقليدية مثل الكتب والدوريات، بل إن هنالك تحولاً من الكتاب كوحدة متكاملة، والمعلم كناقل للمعلومة وشارح لها، لتقنية المعلومات كمصدر دائم مستمر للمعلومة، يمكن الحصول عليها في أي زمان ومكان، ومن المهم استخدام أحدث التقنيات لإعداد جيل بمواصفات هذا العصر، وبناء نظم تعليمية حيوية تستخدم التقصي والتحليل والاستنتاج وصولاً إلى حل المشكلات.

أصبحت ثنائية التقنية والمعلومات وما حملته ثورة تقنية المعلومات جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي، بل وأدت إلى تغيرات ثقافية وتربوية وقيمية تزداد وتيرتها وتأثيرها كل يوم على جميع مجتمعات العالم، ومن ثم على أهداف واستراتيجيات المؤسسات التعليمية.

1- ألواح الكتابة التفاعلية الرقمية Digital interactive whiteboards: هي أجهزة متخصصة بشاشات عرض كبيرة تتصل بالحاسب أو بجهاز الإسقاط، يعرض سطح المكتب للحاسب على لوح الكتابة الرقمي ويتم التحكم به باستخدام قلم خاص، أو الإصبع، أو بعض الأجهزة الأخرى. تستخدم ألواح الكتابة الرقمية على نطاق واسع في الفصول الدراسية ومجالس الإدارة للشركات.

2- التلفاز فائق الوضوح يو اتش دي تي في Ultra-high-definition television (UHDTV): هي أجهزة تلفاز تزود بشاشات واسعة تعرض صوراً أكثر وضوحاً وأكثر تفصيلاً من صور الأجهزة اتش دي تي في HDTV العادية، بالإضافة إلى بعض الميزات الأخرى، منها إمكانية تجميد عرض الفيديو لإنشاء صور ثابتة عالية الجودة. الفيديو والصور الثابتة يمكن بعد ذلك تحريرها وتخزينها لاستخدامها لاحقا، هذه التقنية مفيدة جداً للرسامين والمصممين والناشرين.

3- السبورات الذكية Smart Boards: هي حواسيب بشاشات كبيرة فائقة الوضوح يتم التعامل معها باللمس، أحدثت ثورة في الوسائل التعليمية وتقنية التعليم، تستخدم في الصف الدراسي، في الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل، وفي التواصل مع الإنترنت، وهي تسمح للمستخدم بحفظ وتخزين، طباعة أو إرسال ما تم شرحه للآخرين عن طريق البريد الإلكتروني في حالة عدم تمكنهم من التواجد.

4- أجهزة الإسقاط الرقمية Digital projectors: تعرض الصور من شاشة تقليدية على شاشة أو جدار، وهي الشكل المثالي والأكثر استخداماً لتقديم العروض في الاجتماعات، عندما يحتاج العديد من الناس رؤية الشاشة في نفس الوقت، يعرض أمثلة على هذه الأجهزة.

علاوة على ذلك، أجهزة الإسقاط تميل إلى أن تكون قابلة للحمل، وأقل تكلفة من الشاشة ذات الحجم المماثل، لسوء الحظ، يمكن للصور المعروضة أن تكون صعبة

المشاهدة في الغرف المضيئة، لذلك تستخدم بشكل أفضل في الغرف المظلمة أو مع الستائر.

5- الأجهزة اللوحية Tablets: تتميز الأجهزة اللوحية بصغر حجمها وإمكانية نقلها واستخدامها في أي مكان، وبما يمكن أن تحتفظ به من مصادر التعلم التفاعلية والكتب الإلكترونية، أصبحت من أهم عناصر منظومات التعليم الإلكترونية الحديثة، بل وأصبحت من أهم أدوات التعلم، وربما أداة بديلة عن الكتاب المدرسي، وأداة مركزية لإدارة عمليتي التعليم والتعلم بين المعلم والطالب.

6- تقنية الواقع الافتراضي: يُعرف الواقع الافتراضي على أنه بيئة تفاعلية ثلاثية الأبعاد مصممة بواسطة برامج الكومبيوتر والتى يتم ربطها بنظارات الواقع الافتراضي، ويحيط الواقع الافتراضي بالمستخدم ويدخله في عالم وهمي بحيث يبدو هذا العالم وكأنه واقعي، الواقع الافتراضي قد يكون خيالياً أو يكون تجسيد للواقع الحقيقي ويتم التفاعل مع هذا الواقع نتيجة التفاعلات التي تحدث بين البيئة الافتراضية وحواس المستخدم واستجاباته.

وتنقسم تقنية الواقع الافتراضي إلى شكلين مختلفين الأول عن طريق استخدام نظارات تعمل بذاتها دون استخدام الهاتف الذكى مثلاً ، والنوع الأخر وهو النظارات التى تحتاج إلى هاتف ذكي للعمل وهو الشكل الأكثر انتشارا لتقنية الواقع الافتراضي.

7- تقنية الواقع المعزز: تجمع تكنولوجيا الواقع المعزز الجمع بين الأغراض الحقيقية والافتراضية كما تتيح التفاعل بين الواقعين الحقيقي والافتراضي، وعلى عكس تكنولوجيا الواقع الافتراضي التى توفر للمستخدمين التفاعل مع الواقع الإفتراضى فقط بنسبة 100% فإن تكنولوجيا الواقع المعزز تمكنهم من إدراك العالم الحقيقي من حولهم مع دمج بعض الأغراض الإفتراضية التى تناسب غرض إستخدام تقنية الواقع المعزز.

وهناك العديد من الإغراض الإفتراضية التى يمكن إستخدامها فى تقنية الواقع المعزز مثل الكتب والصور ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية والنماذج أو المجسمات ثلاثية الأبعاد والرسوم المتحركة وتقوم تقنية الواقع المعزز بدمج تلك الأغراض الإفتراضية مع الواقع والبيئة الحقيقية المحيطة بالمستخدم.

3-التعليم الالكترونى: التعليم الالكترونى هو طريقة من طرق التعليم، وهو إيصال المعلومات إلى المتعلمين من خلال دروس إلكترونية عن بعد، وبالتالي إيصال المواد التعليمية دون الحاجة إلى تقابل المعلمين مع المتعلمين؛ حيث يتم استخدام الفيديو، والصوت، وتكنولوجيا الوسائط المتعددة، والصور والرسومات.

يشار إلى التعليم الإلكتروني عادةً باسم الاستخدام الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلين بالشبكة (ICT) في التعليم والتعلم.

ويمكن اعتباره العمود الفقري لجميع البرامج التعليمية، ويشمل التعليم عبر الإنترنت، التعلم الافتراضي، والتعلم الموزع، والتعلم على شبكة الإنترنت، والتعلم القائم على المدونة... إلخ.

ووفقًا لمنظمة اليونسكو فإنه يوصف التعليم الإلكتروني على أنه "الأداة والعمليات للوصول إلى المعلومات واستعادتها وتخزينها وتنظيمها ومعالجتها وإنتاجها وتقديمها وتبادلها بالوسائل الإلكترونية وغيرها من الوسائل الآلية .

مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اكتسب التعليم الإلكتروني مكانة هامة داخل النظام الأكاديمي.

يشار إلى أن التعلم الإلكتروني للشركات ينمو بسرعة، فالبريد الإلكتروني هو البريد المألوف الذي يتم قبوله من قبل المستخدمين بشكل مشابه للخدمات المصرفية الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، ويوفر بعدًا جديدًا في التكنولوجيا.

التعلم الإلكتروني أوسع من الإنترنت لماذا ؟ لأن التعلم الإلكتروني المنفصل متاح للتعليم عن بعد، والذي يتضمن المواد المطبوعة وكذلك المواد الإلكترونية.

بالنسبة للمعلمين، تعد تقنيات التعليم الإلكتروني بدائل أكثر فاعلية وخالية من المتاعب لإعداد المواد التعليمية وتقدم للطلاب بالإضافة إلى أداء وإدارة بيانات وإحصائيات الفصل الدراسي امكانيات عديدة في إعداد بحوثهم.

3-1 أهمية التعلم الإلكتروني: للناس وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني، الحاجة المحددة تتعلق بشكل كبير في نهج سياسة التعلم الإلكتروني.

وبالتالي أصبح من الضروري مناقشة الحاجة إلى التعلم الإلكتروني.

في العديد من المواد يمثل نقص المعلمين المؤهلين، المشكلة التي تواجهها المؤسسات التعليمية، في حين إذا توفر المعلمين على الجودة فإنه أيضا يعد مشكلة رئيسية أخرى، بحيث لا تهتم إدارات المدارس بإعطاء راتب في المستوى.

وقد أدى عدم رغبتها في الاحتفاظ بالمعلمين ذوي الجودة إلى بيئة أكاديمية رديئة، بسبب هذه الحالة المثيرة للشفقة، انخفض عدد الشباب الطامحين لمهنة التدريس بشكل كبير في الماضي القريب، كانت هناك ثروة بشرية مهمة عاملة في مجال التدريس، لكن من المؤسف بنفس القدر مراقبة القطاع التعليمي الهندي، والآن كل الأشخاص يكادون يرون أنه لا بديل عن التعلم الالكتروني بل أصبح ضرورة ملحة بعيدا عن التعلم الالكتروني التقليدي.

هذا النقص في الجهود المبذولة لاعتماد أساليب التعليم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الحديثة قد حد من وصول المعلمين المتاحين الى اعطاء جودة عالية في التدريس.

يحتاج المتعلمون للالتقاء في مكان معين و في وقت معين فهذا يكاد ان يمثل مشكلة كبيرة، فهذا صحيح بالنسبة لأولئك الذين يدرسون الدورات بدوام جزئي، والمتعلمين في الوقت المناسب فقط، والمتعلمين الكبار، المتعلم عن بعد، وما إلى ذلك.

تكمن حرية الاتصال بإعداد الدورة التدريبية في أي وقت من أي مكان وهي ميزة كبيرة للتعلم، كما أنه يمكّن الطلاب من الاستغناء عن الدراسة عندما يشعرون أن هذا ليس الوقت الأفضل للدراسة، وبالتالي فهو يتيح تكييف عملية التعليم والتعلم مع الخصائص الفردية للطالب.

عند استكشاف التدريس بطريقة جيدة، يتيح التعليم الإلكتروني مستوى عالٍ من التخصيص ومجموعة واسعة من أساليب التدريس، البيئة المواتية والقدرة على الوسائط المتعددة، ودعم التصور المتطور تمكن الطالب من الارتباط بالموضوع بمزيد من العمق، وبصبح هذا التلميذ قادر على فهم الموضوعات جيدًا.

بينما تستخدم بعضها حزمة عبر الإنترنت من مصادر مختلفة، نادراً ما يفكر المرء في المساهمة في العمل لمشاركة الآخرين، واعتماد التعلم الإلكتروني يمكّن ويشجع المرء على القيام بذلك بشكل طبيعي، وفي بعض الأحيان ما يكون العمل متصلاً بالإنترنت بالفعل،

ربما بمدى محدوديته مرة واحدة، وفي هذا الصدد تعتبر خطوة صغيرة للوصول إلى العالم بأكمله.

وإذا حاول شخص ما ممارسة التعليم الإلكتروني، فسيقوم المرء بتطوير جزء كبير من مواد الدورة التدريبية إلكترونيًا وذلك بشكل الكتروني، وهذه قابلة لإعادة الاستخدام مقارنةً بالمذكرات المكتوبة للمحتوى، كما يمكن مشاركتها مع مدرب آخر، ويمكن تحسينها على مر السنين باستخدام تعليقات المستخدمين، وبالتالي ينتج عنها مواد ذات جودة جيدة.

إن دمج تقييم المتعلم وأنشطة أخرى في إطار التعليم الإلكتروني يتيح جمع تعليقات أكثر تفصيلاً حول الجوانب المختلفة للدورة، ويشمل ذلك جودة الأسئلة وجودة المحتوى والحكم النوعي على أداء المتعلمين وما إلى ذلك، ويمكن استخدام هذه الأسئلة لتحسين جودة التدريس على المستوى المؤسسة.

يمكن أن يعالج توزيع التعليم الإلكتروني العديد من الاهتمامات بما في ذلك إنشاء المحتوى وتقديم المحتوى وتقييم المحتوى والتعاون في المحتوى والاتصال بالمحتوى بين المدرسين والطلاب وبين الطلاب وما إلى ذلك، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى دعم للتقييم الإلكتروني.

3-2 خطوات المشاركة في التعليم الإلكتروني: وصف مستشارو جامعة بريستول خمس خطوات تؤدي إلى التعلم الإلكتروني:

حاجة المتعلم للتعلم: تتمثل الخطوة الأولى في تحديد الحاجة إلى التعلم الإلكتروني ثم وضع خطة استراتيجية لتطوير المحتوى وتنفيذ التعلم الإلكتروني.

الأشياء التي تحتاج إلى إجابة هي:

- من سيكون المستخدمين المحتملين للتعليم الإلكتروني؟
- ما هي احتياجاتهم المعرفية؟
- ما مدى مستوى فهمهم للتكنولوجيا التي قد يستخدمها المرء في وحدات التعليم الإلكتروني الخاصة بنا؟ على سبيل المثال، الفهم الفني لطالب المدرسة يختلف عن فهم الطالب الجامعي.

علم أصول التدريس: هذا هو الوقت المناسب للتفكير في علم أصول التدريس المعني وإعادة تقييم وتحديد الأهداف التعليمية المحددة لتعلم المستخدمين.

علم أصول التدريس هو فن أو علم التدريس، ويشار إلى علم التربية أيضًا في بعض الأحيان على أنه الاستخدام الصحيح لاستراتيجيات التدريس.

موارد تعلمية: حدد الموارد المطلوبة، من كل من الأجهزة والبرامج، مراجعة الأدوات المتاحة، حساب ميزانية المشروع الكلي ونفقات رأس المال الأولية.

الخلق والإبداع: هذه هي المرحلة الرئيسية للمشروع بأكمله والتي تنطوي على التصميم والتطوير. الحصول على التدريب والدعم، يمكنك الحصول على موارد لدعم التعليم الإلكتروني (الصور الرقمية، الفيديو، الصوت، إلخ) ، وأخيراً، استقراء / تدريب المستخدمين الفعالين في كيفية الوصول إلى التعليم الإلكتروني واستخدامه.

تقييم الحصيلة التعلمية: تقييم فعالية التعلم الإلكتروني من قبل الموظفين والمستخدمين، وإذا أمكن تفعيل التقييم من قبل وأن يتم الفحص الخارجي.

3-3 مزايا التعليم الإلكتروني: التعلم الإلكتروني أكثر فعالية من حيث التكلفة بدلاً من طريقة التعلم التقليدية نظرًا لضيق الوقت وتنفق أموال أقل على النقل.

ونظرًا لأنه يمكن إجراء التعليم الإلكتروني في أي موقع جغرافي ولا توجد مصاريف نقل، فإن هذا النوع من التعلم أقل تكلفة بكثير من الطريقة التقليدية للتعلم.

المرونة هي إحدى الميزات الرئيسية للتعليم الإلكتروني.

ويتميز التعليم الإلكتروني بميزة التعامل مع الفصول في أي وقت ومن أي مكان، ويمكن أن يحدث التعلم في أي مكان وكلما كانت هناك حاجة لذلك.

ويمكن أن يكون التعليم الإلكتروني ممكنًا في المكتب والمنزل وعلى الطريق وعلى مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، وفي التعلم الإلكتروني، يمكن إجراء التقييمات عن طريق معرفة المعلم لما تعلمه الطالب، ومتى يمكنهم إكمال الدورات، وكيف كان أداء الطالب.

يفضل طلاب التعلم الإلكتروني لأنه يحتوي على أساليب مختلفة ومتنوعة من أساليب التعلم.

ويمكن أن يتعلم الطلاب كيفية الزيادة من وتيرتهم الخاصة وأيضا التعلم من خلال مجموعة من الأنشطة المتنوعة التي تنطبق على أنماط التعلم المختلفة. وقد يصلح للطلاب التعليم الإلكتروني في جدول أعمالهم إذا كان ممتلئا.

وإذا كان لدى المتعلمين وظيفة ، فلا يزال بإمكانهم العمل مع التعليم الإلكتروني في نفس الوقت، و إذا أراد الطلاب تعلم موضوع ما أو مجال معين، يمكنهم التعلم في اي وقت يشاؤون كمثال في الليل. كما يمكن للطلاب الجلوس في المنزل والقيام بالتعلم كلما كانت لهم الرغبة في ذلك.

ويحفز التعليم الإلكتروني الطلاب على الاطلاع على المعلومات من خلال استخدام الارتباطات التشعبية والمواقع على شبكة الويب العالمية كما يمكن للطلاب البحث في المعلومات ذات الصلة بأوضاعهم الشخصية واهتماماتهم.

ويتيح كذلك التعليم الإلكتروني للطلاب اختيار مواد تعليمية بناءً على مستوى معرفتهم واهتماماتهم وما يريدون معرفته من أجل أداء أكثر فعالية.

التعلم الإلكتروني أكثر تركيزًا ومرونة وإثارة للاهتمام بالنسبة للطالب. كما يساعد التعلم الإلكتروني المتعلم في تطوير معارفه عبر الإنترنت، وسيتم مساعدة هذه المعرفة للمتعلمين طوال حياتهم.

التعلم الإلكتروني يحفز الطلاب على الاهتمام ويحسهم بتحمل المسؤولية الشخصية عن التعلم الخاص بهم. يمكن القول على انه عندما ينجح المتعلمون، يطورون المعرفة بالنفس والثقة بالنفس فيهم. .

إذن التعلم الالكتروني يوفر مجموعة من المزايا ويعتبر فرصة ذهبية لجميع أطياف المجتمع من معلم ومدرسين وطالبة باحثين وعمال الشركة، يمكنهم التعلم من داخل مقرات عملهم او في المنزل وفي اي وقت يشاؤون فيه. كانت هذه أهم المحاور والنقاط التي تم الحديث عنها من خلال هذا المقال.

3-4 أهداف التعلم الإلكتروني: تحدد (اليونسكو) أهداف التعليم الإلكتروني في الآتي:

- يسهم في إنشاء بنية تحتية وقاعدة من تقنية المعلومات قائمة على أسس ثقافية بغرض إعداد مجتمع الجيل الجديد لمتطلبات القرن الحادي والعشرون.

- تنمية اتجاه إيجابي نحو تقنية المعلومات من خلال استخدام الشبكة من قبل أولياء الأمور والمجتمعات المحلية، وبذلك إيجاد مجتمع معلوماتي متطور.
- حل المشكلات والأوضاع الحياتية الواقعية داخل البيئة المدرسية، واستخدام مصادر الشبكة للتعامل معها وحلها.
- إعطاء الشباب الاستقلالية والاعتماد على النفس في البحث عن المعارف والمعلومات التي يحتاجونها في بحوثهم ودراستهم، ومنحهم الفرصة لنقد المعلومات والتساؤل عن مصداقيتها، مما يساعد على تعزيز مهارات البحث لديهم وإعداد شخصيات عقلانية واعية.
- منح الجيل الجديد متسع من الخيارات المستقبلية الجيدة وفرصاً لامحدودة (اقتصادياً وثقافياً، وعلمياً واجتماعياً).
- تزويد الطلاب بخدمة معلوماتية مستقبلية قائمة على أساس الاتصال والاجتماع بأعضاء آخرين من داخل المجتمع أو خارجه، بغرض تعزيز التسامح والتفاهم والاحترام المتبادل، وفي الوقت نفسه تحفظ المصلحة والهوية الوطنية، مما يؤدي إلى تطوير مهارات التحاور، وتبادل الأفكار الخلاقة والبناءة، والتعاون في المشاريع المفيدة التي تقود إلى مستوى معيشي أفضل، هذا بالإضافة إلى تعريضهم إلى أجواء صحية من التنافس العالمي الواسع النطاق والتي تقودهم إلى تطوير شخصياتهم في حياتهم المستقبلية.
- إمداد الطلاب بكمية كبيرة من الأدوات في مجال المعلوماتية لمساعدتهم على التطوير والتعبير عن أنفسهم بشكل سليم في المجتمع، الإضافة إلى تطوير المهارات والمعارف والخبرات التي تقود إلى تطوير الإنتاجية والاستقلال الذاتي.
- تشجيع أولياء الأمور والمجتمعات المحلية على الاندماج والتفاعل مع نظام التعليم بشكل عام، ومع نمو سلوك وتعلم أبنائهم بشكل خاص، وذلك من خلال الاطلاع على أداء أبنائهم وتحصيلهم الدراسي، بالإضافة إلى الإشعارات والتقارير التي تصدرها المدرسة حول ذلك، مما ينمي ويطور خدمة تقنية المعلومات في المنازل والمجتمعات المحلية بشكل غير مباشر، ومن ثم يؤدي إلى نمو المجتمع والثقافة على الشبكة.

- تزويد المجتمع بإمكانيات استراتيجية من أجل المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية، فالثورة الكبرى في مجال المعلومات التكنولوجية في هذا القرن تمثل فرصة عظيمة للبلدان التي تخلفت عن الركب الحضاري، بحيث يمكنها أن تتجاوز مراحل تخلفها لتقارب الخط الذي وصل إليه الآخرون، وذلك من خلال استخدام وإدارة هذه التقنية وإدخالها ضمن خطط تنموية وطنية حقيقية.

3-6 مميزات وايجابيات التعليم الإلكتروني: برزت في الآونة الأخيرة مجموعة متزايدة من البحوث التي تسلط الضوء على التعليم الالكتروني من حيث تميّزه ومزاياه مشيرة إلى إيجابياته الرئيسية التالية:

- السماح للمتعلم بالوصول إلى وسائل التعلم أينما كان (المرونة في تحصيل العلم بغض النظر عن الزمان والمكان) ووجود مستويات أعلى من التفاعل والتعاون.
- الولوج إلى مختلف قنوات التواصل بما في ذلك أدوات ويب الاجتماعية والتواصلية مما يسمح بتطوير مهارات التفكير النقدي لدى المتعلمين وتوظيف الوسائط المتعددة (صوت، فيديو، نصوص) في عملية التعليم، مما يمكن التلاميذ من التفاعل معها وهو عامل مهم في إشراك حواس الطالب في التعلم وصقل مهارته الفكرية.
- الوصول المباشر إلى الفعاليات المهمة في وقت حدوثها.
- التعلم الذاتي والتعلم الذي يرتكز على المتعلم وانخفاض تكاليف التحصيل العلمي،حيث يجادل المتحمسون بأن التكلفة الكلية للتعليم التقليدي باهظة جداً خلافاً للتعليم الالكتروني.
- إنه نظام مناسب لتعليم الكبار وتدريب الموظفين الذين قد لا تسمح لهم ظروفهم بالتوجه للمدارس والجامعات أو التدريب في معاهد التدريب أو الذين يحتاجون وقتاً طويلاً لمراجعة المادة التعليمية دون الالتزام بوقت محدد.
- · يتيح للدارسين المشاركة في تعليم يُستقدم من مجتمع آخر دون اضطرارهم للسفر أو الانتقال، بل يستطيعون الوصول إلى الانترنت من مكاتبهم أو بيوتهم، والتعليم الالكتروني يفيد أيضاً العجزة والمقعدين الذين لا يستطيعون الحضور بانتظام إلى الحرم

الجامعي أو الذين يحتاجون إلى وقت طويل لدراسة محتوى المادة العلمية دون الالتزام بوقت محدد.

- يمكن أن تكون المادة العلمية الالكترونية ذات جودة عالية إذ أنها تراجع باستمرار وتُهَذبْ بسهولة ويسر وهي وسيلة مرنة للتعلم والحصول على المعلومات الصحيحة، إذ أن المادة العلمية التي تقدم للدارسين عن طريق الشبكة لايفترض بها أن تكون جامدة وغير قابلة للتغيير كما هو الحال عند تقديم المادة مطبوعة على الورق.
- يساعد على مواجهة العديد من المشكلات التربوية التي منها مشكلة الأعداد المتزايدة من الطلبة، ومشكلة نقص المعلمين ذوي الخبرة والكفاءة، وقلة الإمكانات المتاحة في الكليات من مبانٍ ومختبرات وغير ذلك، وبالتالي يساعد التعلم الإلكتروني على خفض تكلفة التعليم.

4-واقع التعليم الجامعي فى ليبيا: يضم قطاع التعميم العالي في ليبيا 23 جامعة إضافة إلى 211 معهد وكلية تقنية في مختلف أنحاء البلاد بالإضافة إلى الأكاديمية الليبية للدراسات العليا وأكاديمية الدراسات العليا بالمنطقة الشرقية و فروعها .

4-1 التحديات التي تواجه التعليم العالي في ليبيا: خلال الفترات الحديثة من تاريخ تطور التعليم العالي في ليبيا شهد هذا القطاع توسعا كميا مضطردا. و على الرغم من النتائج الإيجابية الملموسة لهذا التوسع الكمي إلا أن العديد من المحللين بينوا أن هذا النمو غير المسبوق جاء على حساب النواحي النوعية) أي الجودة(. كما أضافوا أن التعليم العالي بصفة عامة صار يعاني من مشكلات عديدة لعل أهمها غياب آليات التخطيط واجراءاته حيث أن هذا التوسع غير المدروس والمفاجى لانتشار الجامعات و المعاهد العليا في العديد من المدن الليبية دون مراعاة للكثافة السكانية وتوفير الإمكانات المادية والبشرية جاء نتيجة لأفكار وليدة لحظتها دون التفكير في أبسط احتياجات افتتاح جامعة أو كمية جديدة كالمباني الملائمة والجهاز الإداري، وأهم من كل ذلك توافر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات

"في حالة المؤسسات التعليمية الكبيرة (جامعة طرابلس وبنغازي مثلا، أو الجامعات التي لها كليات تابعة في مدن اخرى) فقد كان الأداء ضعيفا نظرا لإنتشار هذه الإدارات تبعا

للعدد الكبير من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما ساهم كبر حجمها في ضعف الرقابة الجيدة على أدائها".

"ضعف مناهج وطرق التدريس حيث يعتمد عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في المعاهد والجامعات الليبية بشكل رئيسي على الملخصات الورقية عوضا عن المناهج والمراجع الرئيسية التي يكون بعضها مرتفع السعر رغم سياسة دعم الكتب في بعض الجامعات والمعاهد، أو حتى بسبب ضعف اللغة الإنجليزية التي يصعب بدونها الرجوع إلى المراجع الرئيسية التي تخص المواد الدراسية".

"عدد الفنيين الى عدد المعامل متدني، مع الأخذ في الاعتبار أن المعامل تحتاج إلى أكثر من فني يوزع عليهم الجدول الدراسي وكذلك يوزع عليهم العمل داخل المعامل الدراسية، دون أن نغفل المشاكل التي تعاني منها المعامل من حيث ضعف التجهيز إضافة إلى ضعف الموارد البشرية كما ونوعا".

"توقفت الكثير من مشاريع البناء والصيانة التي كانت تستهدف تطوير البنية التحتية من خلال زيادة مباني للجامعات الرئيسية".

"ضعف التمويل ومحدودية صلاحيات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام خاصة فى الإنفاق على الأمور التشغيلية والتسييرية والصيانة البسيطة العاجلة والطارئة".

"عدم قدرة الجامعات والمعاهد الخاصة على الإلتزام بأداء تعليمي عالي، حيث أصبح الكثير من الجامعات والمعاهد الخاصة ملاذ للطلاب الراسبين أو الذي لا تنطبق عليهم معايير القبول في الجامعات الرسمية".

"الانتشار الافقي والعشوائي للجامعات والمعاهد حيث أن انتشار هذه الجامعات والكليات لا يرتبط بأهداف تعليمية أو خصائص ديموغرافية وثقافية معينة، أو احتياجات الاقتصاد الوطني في مناطق معينة بحيث تنشأ فيها كليات أو معاهد تخصصية بعينها ووفقا لاحتياجات سوق العمل المتوفر هناك".

"تفشي الغش في امتحانات الشهادة الثانوية التي وتؤدي إلى ارتفاع نسبة المقبولين في الجامعات والمعاهد العليا، حيث أن نسبة كبيرة من هؤلاء يعانون من عدم قدرتهم على

اجتياز المواد التمهيدية في المرحلة الجامعية، وهو ما يسبب مشاكل منها الازدحام في القاعات الدراسية في الفصول الدراسية الاولى".

"حالة عدم الاستقرار السياسي والتي أدت بدورها إلى ترك الكثير من أعضاء هيئة التدريس الوافدين للبلاد مما سبب مشكلة في الموارد البشرية التي يحتاجها قطاع أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي".

"ضعف التكامل بين مخرجات قطاع التعليم العالي وسوق العمل، والافتقار إلى خطة اقتصادية وتنموية وطنية يمكن من خلالها الاستفادة من مخرجات التعليم الجامعي سواء من خلال تشجيع المشاريع المتوسطة والصغرى أو حتى من خلال توظيف هذه المخرجات في الجهات العامة".

4-2 إصلاح التعليم الجامعي: يمثل عامل أساس في عملية إصلاح المجتمع وتحدثيه، نظرا للدور المهم الذي يقوم به التعليم الجامعي في بناء المجتمع ومؤسساته المتنوعة، كما أن اتجاه ومستقبل المجتمع مرتبط بنوعية التعليم الجامعي، الذي لابد أن الخطط المجتمع التنموية، وتكمن أهمية الموضوع كونه يتناول مسألةً في غاية الأهمية، التي هي من أعظم لوازم البناء القيمي للفرد، بالشكل الذي يؤهله للمساهمة في بناء وطنه، ومن ثم يمكن القول إن الحاجة إلى إصلاح التعليم الجامعي في ليبيا أمر لا ينقضي بابتكار نظرية أو مجموعة نظريات تجدد العملية التعليمية، وتقوم عناصرها، إنما يتم ذلك من خلال ربطه باحتياجات المجتمع والتنمية، ومن ثم فإن المرحلة الانتقالية التي نعيشها حالياً تحتاج إلى عقلية جديدة، وخيال مبدع، ووجدان متحرك، كما أننا في حاجة إلى جامعات تقودنا نحو إنتاج العقول والأفكار، لا إنتاج قوالب جامدة ومتكررة، وبشكل عام فإن مشروع إصلاح منظومة التعليم الجامعي يقوم على أربعة أسس، الأولى تتمثل في استقلالية الجامعات، والثانية تتجلّى في الحوكمة الرشيدة في إدارة الجامعات، والثالثة تتمثّل في توفير الحوافز اللازمة لتحسين أداء من يقدمون الخدمات التعليمية واستجابتهم، سواء أكانوا من أعضاء هيئة التدريس، أم من الكوادر المساندة، أم منّ الموظفين، أم من غيرهم، والرابعة والأخيرة هي المشاركة الفعالة للأطراف المعنية بالعملية التعليمية في عمليات الإصلاح.

أهم تحدٍّ يواجه التعليم الجامعي حالياً هو قيادات التعليم الجامعي، سواء على مستوى الوزارة، أم على مستوى الجامعات، التي تعاني جل قياداتها من ضعف الكفايات والتأهيل والإعداد، كما تعاني بعض تلك القيادات من ما يمكن تسميته "أمية إدارية واضحة"، والمقصود بالأمية الإدارية هو عدم الدراية باللوائح والقوانين ذات العلاقة بطبيعة العمل الإداري وفهمها، وأحيانا أخرى حتى اللوائح والقوانين الأكاديمية، كما أن النظام السياسي السابق، في الحقيقة، لم يترك فسحة من الحرية للجامعات الليبية داخل أسوارها، من حيث تصميم البرامج، وتوصيف المقررات، واختيارات القيادات الأكاديمية والإدارية، وتعيين الأساتذة، ووضع المعايير لقبول الطلاب، فقد كان هذا النظام يشرف على الجامعات الحكومية بكل مفاصلها، كما كان يمارس رقابة شديدة على أنشطتها، حتى إن جُلّ مشاكل الجامعات الحكومية لا يتم البث فيها إلا بعد أخذ رأيه ومشورته، فتأتي منه الحلول دائما جاهزة مبوبة إلى الجامعات، دون أن يكون للجامعات أي رأي بخصوصها، وهذا يجعل الأستاذ والموظف والطالب يترددون في اتخاذ أية مبادرة قد تكون ذات منحى إبداعي وتطويري؛ خوفاً من العاقبة، فيكتفون بالمتعارف عليه، ليعيدوا إنتاج أجيال لا تختلف عمن سبقها، كما أن مركزية القرار تتجسد في العمل البيروقراطي المعقد والبطيء والممل، خصوصاً عندما يتجنب الموظفون اتخاذ القرار ؛ خوفاً من الوقوع في أي خطأ، فينعكس ذلك على عناصر العملية التربوية وسائر الأمور المرتبطة بالعمل الأكاديمي، بالتالي فإن النتائج التعليمية من مخرجات التعليم الجامعي أصبحت في معظمها لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، ومن التحديات المهمة التي تواجه الجامعات الليبية قضية الجودة وضمانها في التعليم، حيث أصبحت قضية محورية في جميع أنحاء العالم، من خلال المطالبة بتقييم القدرة المؤسسية للجامعات، إضافة إلى الفاعلية التعليمية للبرامج، وفي العام 2006م تم تأسيس المركز الوطني لضمان جودة التعليم، وأُنيط به وضع الآليات والإجراءات التي يتم من خلالها تأصيل الجودة وضمانها في العملية التعليمية، إضافة إلى وضع معايير تراعي الحد الأدنى من المعايير الدولية، بهدف تمكين الجامعات من الحصول على الاعتماد المطلوب، إلا أن تبعية المركز الوطني لضمان الجودة إلى وزارة التعليم العالي جعلت قدرته في أداء مهامه ضعيفة، وأسهمت في قلّة مشاركة الجامعات الحكومية في برامج الجودة،

حتى إنه لم تتقدم أي مؤسسة حكومية بطلب الاعتماد، وهذا يُظهِر جليًّا عدم اكتراث هذه الجامعات ببرامج الجودة وضمانها، وبالتالي لم يستجب معظم رؤساء الجامعات لتوصيات المركز بشأن ضرورة معالجة الملاحظات المحالة إليهم، بناءً على تقرير الزيارات الاستطلاعية لعام 2013م، من خلال ما تضمنه تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية الحكومية للعام 2013م، والصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، حيث تم زيارة (12) جامعة حكومية، إضافة إلى أكاديمية الدراسات العليا، وتكمن أهمية هذا التقرير في كونه صدر عن جهة مسؤولة قانونًا عن جودة التعليم في ليبيا، حيث قدم التقرير صورة شاملة عن أداء الجامعات الليبية الحكومية، كما يأتي التقرير بعد الحراك المجتمعي في ليبيا، الذي اتسم المناخ العام فيه بالحرية، والرغبة في التغيير، وكشف حقائق، كما يعكس التقرير وجهة نظر (130) أستاذ جامعي مرموقين، شاركوا في إعداده من مختلف الجامعات الليبية، حيث اطلعت فرق الزيارات على أكثر من (5000) وثيقة، كما تم تقييم الجامعات بناء على استمارة تحتوى على أهم البنود الأساسية لمعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي نوعين من التحديات: تحديات داخلية، وتحديات خارجية.

4-2-1 أولاً- التحديات الداخلية: ويقصد بها تلك التحديات التي تواجه التطوير الذاتي للجامعات، وتسببها عوامل داخلية كامنة في الجامعات ذاتها،

وأما فيما يتعلق بأهم التحديات البرامجية التي تواجهها الجامعات الليبية، فهي الحاجة لمواءمة جل البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل، لكون تلك البرامج لا تترجم مخرجاتها وفقًا لسوق العمل، ولذا ستظل ترفاً في وطن هو في حاجة ماسة لكل الكوادر ، كما أن هناك بعض التحديات الداخلية الأخرى التي تواجه جل الجامعات الليبية، وتتلخص في:

-قبول أعداد متزايدة من الطلبة فوق القدرة الاستيعابية للجامعات.

-الابتعاد عن معايير الجودة وضمانها فيما يتعلق بتنفيذ العملية التعليمية، من قاعات دراسية، ومكتبات، ومعامل وورش ومختبرات، إضافة إلى انعدام الخدمات الداعمة والمساندة للعملية التعليمية.

إذًا تتعدد مظاهر الأزمة التعليمية بالتعليم الجامعي وتتداخل، مما يكون له عواقب وخيمة، وكان من نتائج ذلك خلق جامعات مشوهة، لا تتوافر فيها أبسط مقومات الحياة الجامعية، مما أدي إلى تدهور الوضع العلمي للبرامج التعليمية، الذي أدى بدوره إلى زيادة نسب البطالة في صفوف خريجي الجامعات.

4-2-2 ثانياً- تحديات خارجية: المقصود بالتحديات الخارجية: تلك التحديات التي تواجه الجامعات ، وتسببها عوامل من خارجها حيث إن تجلياتها المؤسسية والبرامجية في الجامعات ليست سوى أعراض، وأنها تستمد أسبابها الجوهرية من أرضيتها الفكرية، الراجعة إلى وجود خلل في فهم الجودة وتطبيقها وممارستها، حيث تتخذ الأزمة شكل إقامة اضطرارية في عين الإعصار، وتكون في منزلة بين منزلتين، نتيجة اصطدام بين إرادتين متعادلتين حتي الآن: إرادة تشد إلى الخلف، وأخرى تدفع إلى الأمام وتتوق إلى المستقبل، كما أن الفروق بين طرفي الأزمة سرعان ما تختفي من أمام العين الفاحصة، ويظهر للمتمعن أن الطرفين كليهما ليس لديه مشروع وخطط واضحة، مما يرجح أننا أمام أعراض أزمة، ولسنا أمام جوهرها.

وبشكل عام فإن سوء المخرجات التعليمية أحدث فجوةً بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين نواتج التعليم من ناحية أخرى، بالتالي فإن أكثر جوانب التعليم أزمة في الجامعات الليبية هو عدم قدرتها على توفير متطلبات التنمية المجتمعية،

4-3 هل يمكن إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحالي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال بـ(نعم) مرتبط بالوعي بدقة الوضع الحالي، وبرؤية شمولية ومنهجية لمستقبل الجامعات ولدورها في عملية التنمية، بحيث يتم وضع التعليم الجامعي في هرم اهتمامات الدولة، وهذا مرتبط بوجود قيادة سياسية واعية بأهمية أن الاستثمار في إصلاح منظومة التعليم العالي هو مشروع واعد، وبالتشاور بين كل الأطراف المعنية، كذلك ضرورة وضع ميزانية محددة وواضحة للصرف منها على عمليات إصلاح تلك المنظومة، وإذا تم الاتفاق على عملية الإصلاح فإن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو:

ما هي الموضوعات التي يجب أن يشملها الإصلاح، ليُعطي الإصلاح ثماره؟

إن نجاح عملية إصلاح التعليم الجامعي رهين بمدى تناغمه مع المشروع المجتمعي المتوافق عليه، وبمدى ارتباطه وتجاوبه مع التغيرات والتحولات التي ترافقه، خصوصاً ونحن نعيش عصر اقتصاد المعرفة، وما يفرضه من تحديات ورهانات، وما يتطلبه من اجتهادات ومجهودات، غرضها تأسيس مجتمع العلم والمعرفة، وعلى اعتبار أنه لا يمكن إصلاح التعليم الجامعي بمعزل عن إصلاح التعليم الأساسي والثانوي، ومن ثم الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي والمجتمعي في شموليته، كما أنه يعتمد على مدى ترابط عمليات الإصلاح، ووحدة أهدافها، وسرعة تواصل المعلومات ذات العلاقة، لأن أي انفراط في عقدها واختلاف أهدافها، يخل بترابطها ويطيح بجودتها، وبالتالي لن تُؤتي عمليات الإصلاح نتائجها.

5-دراسة لواقع التعليم الجامعي فى بعض الدول 5-1 أولا: التجربة اليابانية في إصلاح التعليم العالي: أخذت اليابان في بداية نهضتها عام 1964م، بالنظم التعليمية الأوروبية والأمريكية، ولكن لم تمض إلا سنوات معدودة حتى ثبت فشل هذه النظم المستوردة، وقصورها في تحقيق الغاية المرجوة منها، مما دعا إلى تنبي إصلاحات تجديدية نابعة من التراث الثقافي الياباني تمثل في قانون إصلاح التعليم في عام 1971م، كما تخوض منظومة التعليم الجامعي حالياً أكبر إصلاحات تشهدها، نتيجة لأسباب أهمها

1. خلال حقبة التسعينيات صار قطاع التعليم العالي ، مثله مثل سائر القطاعات الأخرى، مطالباً بقدر أكبر من الإنتاجية والفاعلية، فلم تعُد مرحلة الدراسة الجامعية تمثل فترة انتقالية في النمو الاجتماعي للفرد بين مرحلتي الدراسة الثانوية، ذات القواعد الصارمة من جهة، والحياة المهنية من جهة أخرى.

2. حصول الجامعات اليابانية على تصنيفات ضعيفة في قوائم التصنيف العالمي، فمثلاً: لم تظهر سوى جامعتين يابانيتين (طوكيو- وكيوتو) في قائمة أفضل 100 جامعة في العالم، وخمس جامعات بين أفضل 200 جامعة، وذلك حسب تصنيف تايمز للجامعات عام 2010م.

3. عدم إقبال الطلاب الأجانب على الدراسة في الجامعات اليابانية، نتيجة لنقص التدريس باللغة الإنجليزية.

4. نقص الطلب على التعليم الجامعي؛ نتيجة لنظام التوظيف بالأقدمية، الذي لا يشجع على إعادة تأهيل الموظفين وتدريبهم في منتصف حياتهم المهنية.

5. لا تمتلك اليابان نظاماً متطوراً للتعليم العالي بدوام جزئي، وربما يعزى ذلك إلى تفضيل الشركات اليابانية تدريب موظفيها داخل مقارها، بدلاً من الاعتماد على مؤسسات خارجية.

. ومع تلك الأسباب بدأت الحاجة إلى اتخاذ إصلاحات جذرية لنظام التعليم العالي في مجمله، وتضمنت النقاط التالية

. تحويل الجامعات اليابانية الحكومية إلى هيئات مستقلة، ولم يعد أعضاؤها وكوادرها مجرد موظفين يضمنون الوظائف مدى الحياة.

. تعزيز سلطة رؤساء الجامعات إلى حد كبير، وبدء التركيز على سياسة التقويمات الاستباقية.

. إعطاء المزيد من الحرية للجامعات في تجريب أفكار جديدة في السوق، وقياس مدى نجاحها.

. تقليص الصعوبات في الحصول على الاعتماد والاعتراف الخارجي، المطلوب لإنشاء أقسام، وبرامج دراسية جديدة

ومؤسسات جديدة إلى حدّ ما.

. تحويل عملية التمويل المالي للجامعات على أساس التنافس، لا على أساس العراقة والقدم.

. وجود شراكة بين الجامعات والشركات والمصانع.

. توفير بيئة تدعم وُتسهل تبادل الطلاب على المستوى الدولي

. تخفض الرسوم الجامعية.

. مراجعة المناهج وأساليب التدريس.

. المرونة بشأن العمر الذي يبدأ الطلاب فيه بالالتحاق بالجامعات.

. تقسيم الجامعات إلى نوعين، جامعات مهتمة بالأبحاث، وجامعات تُعنى بالتعليم.

. إعادة النظر في عدد سنوات الدراسة في التعليم العالي.

. تقديم برامج باللغة الإنجليزية في بعض الجامعات البارزة.

. تطبيق إجراءات أكثر مرونة بشأن تعيين الكوادر الأكاديمية.

. التجاوب مع مستجدات سوق التعليم العالي.

5-2 ثانياً: التجربة السنغافورية في إصلاح التعليم العالي: يقول الكاتب الأميركي الشهير توماس فريدمان، في مقالة يتحدث فيها عن تطور التعليم في سنغافورة: (لا تكتفي سنغافورة بالتفوق على جاراتها الآسيويات فحسب، بل تشعر بأن عليها أن تتفوق على أي مكان، حتى علينا نحن في الولايات المتحدة، والرسالة التي تبعث بها هذه الدولة إلينا هي أنها لا تسابقنا باتجاه الهبوط إلى سفح الجبل، بل باتجاه القمة (www .snyar .net/blog/ 22/08/2011)

إن النظام التعليمي السنغافوري متقدم جدا، و لكنه أيضا انتقائي جدا كذلك، حيث إن أقل من 25% من الطلبة يستطيعون الوصول إلى الجامعة، بينما لا يبلغ عدد السكان في سنغافورة سوى 4,6 مليون نسمة (2007)، لذا فإن أكثر من 20000 طالب سنغافوري يغادرون سنغافورة في كل سنة من أجل متابعة دراساتهم العليا في دول أخرى. و من جهة أخرى تطمح سنغافورة إلى استقبال 150000 متعلم من مختلف المستويات من دول أخرى في أفق سنة 2015.

وقد طرح رئيس الوزراء السنغافوري (جوه شوك تونغ) مبادرته لتطوير التعليم في سنغافورة، حيث طلب من المسؤولين عن التعليم في بلاده أن يعيدوا النظر في دور المؤسسات التعليمية ودور المعلمين إزاء الطلبة المتعلمين، وأن ينتقلوا بمفهوم التعليم من التلقين، المعتمد على قدرات التذكر والحفظ، إلى تعليم الطلبة مهارات التفكير، والاتجاه نحو التعلم والتقصي الذاتي، مبيناً أن تقدم الوطن مرهون بتقدم المواطن، وتقدم المواطن لا يتحدد بمدى ما حصله من معارف أو بما نجح فيه، وإنما بمدى تمسكه بمواصلته للتعلم، وقدرته على التفكير ؛ لاتخاذ القرارات المناسبة في التعامل مع ما يواجهه من عوائق ومشكلات في حياته اليومية، والمواطن ليس مطالباً فقط بالتكيف مع الأحداث المحيطة به، بل عليه صنع وتشكيل وصياغة مستقبل بلاد أيضاً بما يتواكب مع التطورات العلمية والاقتصادية العالمية ، ولكي يُعد المواطن لذلك، لابد أن يتعلم مهارات التفكير، لكي تساعده وتعضده في تحقيق هذا الهدف.(http://www.sciemaths.com/vb/showthread.php).

كما سعت الحكومة في إطار إحداث إصلاح منظومة التعليم العالي إلى زيادة عدد الأماكن في التعليم بعد الثانوي، وتبنت عدة أساليب منها:

1. تطوير " معهد سنغافورة للإدارة " ليصبح جامعة ثالثة.
2. مضاعفة الطاقة الاستيعابية لبرنامج درجة جامعة سنغافورة المفتوحة إلى 6000.
3. تقوية المعاهد متعددة التقنيات وتدعيمها.
4. توسعة التعليم في الدراسات العليا، ومضاعفة الإمكانات الاستيعابية للدراسات العليا بحلول عام 2000م
5. العمل على جعل جامعاتها عالمية المستوى.

كما أصبحت الجامعات مهمة للصناعة، وأساسًا لتكوين الثروة من خلال نقل التقنية إلى الصناعة بواسطة البحوث، وتشمل الجهود المبذولة لرفع مستوى الجامعتين الموجودتين ما يلي:

– تحويل جامعة نانيانج التقنية إلى جامعة متكاملة.

– مراجعة مناهج المراحل الجامعية الأولى؛ لضمان ملاءمتها وحداثتها، وأنها جيدة الإعداد وحسنة الترتيب، حتى لا يحدث تبديد للطاقات في التعلم غير المنتج، مثل استظهار المعلومات المتيسرة في متناول الطالب)، وأنها كذلك واسعة القاعدة، شاملة للتخصصات بدرجة تكفي لتخريج طلبة متكاملي المعلومات، ملتزمين بمتطلبات مكان العمل في القرن الحادي والعشرين، كما أنها تؤكد على إعمال الفكر والمهارات العملية.

– مراجعة إجراءات التقويم، مثل (اختبارات الكتاب المفتوح التي ستشكل ما يصل إلى ثلث مجموع الامتحانات بعد خمس إلى ست سنوات)، بهدف ضمان اختبار الكفاءات المطلوبة.

– استحداث استراتيجيات تعليم وتعلم تتسم بالتجديد والإبداع، مثل التعلم في موقع المشروع ، والبرامج الخاصة، مثل (برنامج تطوير المواهب، وبرنامج البحوث الجامعية لما قبل التخرج، وبرنامج البحوث العلمية لطلبة الكليات المتوسطة – وبرنامج الكتابة الإبداعية).

– اجتذاب الطلبة الموهوبين من المنطقة.

– إقامة معاهد بحوث وطنية عالمية المستوى، يتم ربطها بشكل وثيق بالجامعات والصناعة.

– جعل سنغافورة مركزاً للتعلم، نابضاً بالنشاط، مع استقطاب مشاركة علماء بارزين، بحيث

يتم من خلال ذلك مساعدة البلدان الأقل تطوراً في المنطقة لتحديث هياكلها الحكومية والاقتصادية وتطويرها، مما يمكّن من أقلمة سنغافورة.

– التعاون مع العمال والنقابات وأصحاب العمل ، لتوفير التدريب المناسب ورفع الكفاية.

ولكن في الوقت الذي يستمتع فيه بالإنجازات، ثمة إدراك بأنه ليس هناك مجال للرضا عن النفس، حيث لا مفر من القيود تقريباً في عالم يفتقر إلى الكمال، لكنه في معزل عن ذلك لا بد من المراجعة والتكيف الدائمين في عالم يتغير باستمرار، ومجالات النقد معروفة جيداً. (www.ahewar.org/debat/show.art.asp).

5-3 ثالثاً: التجربة الأوروبية في إصلاح منظومة التعليم العالي: بدأت الدول الأوروبية بعمليات إصلاح لنظام التعليم العالي، حيث بدا واضحاً لها أنه لا مفر من القيام بحزمة من الإصلاحات الهيكلية والجوهرية ، وقد كانت البداية من فرنسا سنة 1997م، حيث قام وزير التعليم العالي الفرنسي بتكوين لجنة خبراء على رأسها الشخصية المعروفة (جاك أطالي)، أوكلت إليها مهمة إعداد فرنسا «للتنافس المستقبلي فيما يخص المادة الرمادية»، وكانت وظيفة هذه اللجنة بالدرجة الأولى إعداد تقييم جذري وشامل لنظام التعليم العالي بفرنسا، ورصد نقاط القوة والضعف، ومن ثم وضع أسس لتطوير هذا النظام من أجل أن يكون قادرًا على استيعاب المستجدات العلمية والتقنية، مما يبوئ فرنسا مكانة متقدمة في المستقبل.

ورغم أن هذه اللجنة كانت فرنسية بحتة، إلا أن دراساتها وأبحاثها تطرقت إلى مكامن الخلل، وبرامج الإصلاح مقارنة مع الدول الأوروبية المتقدمة، مثل: بريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وهو ما نلمسه عند قراءة التقرير الذي أتى تحت عنوان «نحو نموذج أوروبي للتعليم العالي».

وكان عمل هذه اللجنة مهماً جداً وحافزاً حتى بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى، إذ تبين أنه لا يمكن إصلاح النظام التعليمي دون الأخذ في الاعتبار وجود فرنسا داخل منظومة أوروبية في تطور مستمر على كل الصعد، ومن بينها التعليم العالي. وفي عام 1998م، أطلق وزراء التعليم العالي بكل من إيطاليا، فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا إعلان السوربون الذي يهدف إلى إقامة فضاء أوروبي موحد للتعليم العالي، يدعو الدول الأوروبية إلى الالتزام بالعمل على هذا الهدف بما يتلاءم وتحديات القرن الجديد.

هذا الإعلان لقي صدى وترحيبًا كبيرين من طرف النظراء الأوروبيين، إذ بعد سنة من تاريخه، أي في سنة 1999م اجتمع وزراء التعليم العالي الأوروبيون بمدينة بولونيا الإيطالية، وأطلقوا إعلان بولونيا الشهير حول إصلاح نظام التعليم العالي بأوروبا. وتعد هذه المبادرة أكبر عملية إصلاحية في تاريخ التعليم العالي، إذ إنها تهدف إلى توحيد نظام التعليم فيما يزيد على 4000 مؤسسة تعليم عال، يتخرج فيها أكثر من اثني عشر مليونًا من الطلاب سنويًا.

أهداف نظام بولونيا للتعليم العالي:

1. اعتماد نظام موحد للشهادات العليا، يفسح المجال أمام مقارنة سلسة بين الشهادات المتحصل عليها في مختلف الدول الأوروبية، دون اللجوء إلى معادلات الشهادات من دولة إلى أخرى، فمن جهة تسهل هذه العملية إدماج الطلبة في المؤسسات التعليمية من مختلف دول أوروبا، ومن جهة أخرى تمنح للنظام التعليمي الأوروبي قدرة أكبر على جذب الطلبة الأجانب من خارج المجموعة الأوروبية.

2. اعتماد نظام دراسي موحد، قائم على مرحلتين أساسيتين (السلك الأول، والسلك الثاني)، تليهما مرحلة ثالثة (السلك الثالث) مخصصة للبحث العلمي فقط.

3. اعتماد نظام موحد لقياس مكتسبات الطالب، وتقييم أدائه، ومدى تقدمه خلال مشواره الدراسي.

4. تسهيل التنقل، وتذليل كل العقبات التي تحول بين الانتقال من بلد إلى آخر، سواء تعلق الأمر بالطلبة، أم الباحثين، أم الأطر الإدارية.

. دعم التعاون الأوروبي في مجال تطوير التعليم والمؤسسات التعليمية العليا وتكثيفه، والعمل على إيجاد آليات موحدة لقياس الجودة.

6. دعم وتعزيز البعد الأوروبي بكل أنواعه، التاريخية والاجتماعية والسياسية، فيما يتعلق ببرامج التدريس والتعاون، وبرامج تنقل الباحثين والطلبة.

7. ولتفعيل هذا الإعلان الإصلاحي لمنظومة التعليم قامت الدول الأوروبية بما يلي:

8. تشكيل لجنة عليا، مهمتها الإعداد الجيد للنظام الجديد، وتتألف من الكونفدرالية الأوروبية لرؤساء الجامعات، والجمعية الأوروبية للجامعات، والهيئة الأوروبية، إضافة إلى مؤسسات أخرى متخصصة لها صبغة استشارية ضمن هذه اللجنة.

9. إقامة دورات وندوات حول النظام الجديد، سميت «دورات بولونيا» عبر كامل التراب الأوروبي، يتم خلالها التحدث إلى الأكاديميين والمتخصصين؛ للتعريف بالنظام الجديد، ونوعية العقبات التي قد يواجهها، وسبل تذليلها.

10. تنظيم لقاءات مخصصة مع الطلاب الأوروبيين؛ للتعرف على آرائهم وهواجسهم تجاه هذا التغيير المرتقب.

11. تتم مراجعة شاملة لكل ما تحقق خلال الاجتماعات الدورية لوزراء التعليم العالي، حيث تتم المصادقة على ما أنجز، والتوصية بما ينبغي فعله، مع تحديد واضح للأولويات.

12. قامت كل دولة بتنظيم اجتماعات مكثفة لإعداد استراتيجية وطنية للتطبيق، مستعينة بكل مكونات المجتمع الفاعلة.

13. قامت كل مؤسسة تعليمية باجتماعات دورية، من أجل إعادة صياغة المقررات لكل الدروس ومختلف الشعب، وتكييفها بما يتماشى مع أهداف نظام بولونيا، إضافة إلى إعداد المرحلة الانتقالية

6- مقترحات لرفع كفاءات التعليم الجامعي بليبيا:

6-1 ويكمن الهدف من إعطاء الإصلاح ثماره المطلوبة، من خلال إزالة ما في الأذهان من الالتباسات والشبهات في عملية إصلاح منظومة التعليم الجامعي، إضافة إلى تفادي الإبهام، وأن يتم رسم خطٍ واضحٍ عن موضوعات الإصلاح، حتى لا يبقى هناك مجالُ للخلط فيها. ولقد حدد الدكتور: عمر التومي الشيباني مجموعة من المبادئ والشروط الواجب توافرها في عملية إصلاح التعليم حتى يحقق الفوائد المرجوة منه، والغايات المبتغاة منه، والآمال المعقودة عليه، وهي

1. أن يكون واضحاً في مبادئه ومنطلقاته، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وأولوياته والتطوير والتجديد، إضافة إلى كل ما يتخذ في إطاره من قرارات، وما يقترح في إطاره من بدائل وخطوات وإجراءات.

2. تحديد الاحتياجات المستقبلية لتنمية المجتمع الليبي الشاملة من القوى العاملة المعلمة والمدربة في مختلف أنواع ومستويات التعليم والتدريب.

3. أن يكون وثيق الارتباط بفلسفة وأهداف وسياسات واستراتيجيات التعليم والتنمية في ليبيا، وبالخطط المرسومة للتنمية الشاملة في ليبيا بجميع أنواعها، وجوانبها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية، خاصة التنمية البشرية.

4. أن يعمل على تحويل التوقعات الإنمائية إلى سياسات ومشروعات وبرامج تعليمية تفي بالاحتياجات المستقبلية لمسيرة التنمية الشاملة في ليبيا.

إذن يمكن القول إن إصلاح التعليم الجامعي لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة منه إلا إذا كان جزءًا من عملية إصلاحية شاملة للمجتمع برمته، تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعل الظروف التي تمر بها ليبيا حاليًا تجعل من عمليات إصلاح التعليم ممكنة، وبخاصة في ظل التغيير الحالي، مع ضرورة قيام كل الأطراف المعنية بالإصلاح الجامعي، وبشكل تكاملي حسب الموقع والمسؤولية بالمهام المنوطة بها، مع التأكيد على كون الجامعات ثروة وطنية، والاستثمار فيها يُعدُّ استثمارًا في صناعة الأجيال، وتُشكل ادخارا في العنصر البشري، الذي يعد الأكثر فاعلية في مواكبة التحديات، وصولاً إلى الريادة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وفي الحقيقة سنحت لي الفرصة ، واطلعت عن كثب على المشاريع والتقارير والدراسات التي قام بها مجلس التخطيط الوطني خلال مرحلة ما بعد 2011م، بشأن بعض الاصلاحات على منظومة التعليم الجامعي في ليبيا، إضافة إلى إجراء بعض المناقشات مع المشاركين في تلك البرامج، حيث أمكنني رصد بعض الملاحظات أهمها: طغيان الصبغة الإنشائية على أجزاء من تلك المشاريع والدراسات، إضافة إلى عدم تحديد للآليات اللازمة للوصول للأهداف المرصودة في تلك المشاريع والدراسات، بمعني أن هناك حاجة إلى ترجمة تلك المشاريع والدراسات إلى خطط تنفيذية، تتضمن البرامج والأنشطة والمهام التي ينبغي القيام بها، لتحقيق الأهداف المرصودة، من ثم لا تزال تلك المشروعات حبيسة أدراج المكاتب وأرفف المكتبات، وتفتقد إلى التطبيق العملي من قبل الجهات التنفيذية.

6-2 اما ما يخص التقنية ودورها فى اصلاح التعليم العالى فيمكن تلخيصه فى مجموعة من الخطوات .

1-توفير بيئة تقنية متكاملة للعمل متمثلة فى النقاط السالف ذكرها فى المحور الثالث.

2- عقد بعض المؤتمرات والندوات العلمية والاجتماعات من خلال الانترنت مع الزامية الحضور للفئة المستهدفة .

3- توفير مكتبة الكترونية شامل للمناهج والمراجع العلمية لكل المواد الدراسية .

4- توفير بيئة رقمية تفاعلية بين الاساتدة والطلبة وبين الطلبة والطلبة لتسهيل فهم المسائل العالقة .

5- ادراج مواد الزامية تدرس الكترونية وفق طرق تعليم الالكترونى .

6- البحت العلمى من خلال الانترنت يجب الزامه فى بعض المواد الدراسية التقليدية .

7- انشاء جامعة حكومية مبنية على التعليم الالكترونى تمنح شهادات جامعية معترف بهاء .

References:

[1] Alansary Elkhouly, Higher education in Libya, challenges and problems, 2021

[2] Dr. Saad Elzalitni , The Higher Education system in Libya: trends and issues. 2008

[3] Dr. Faraj Elmabrouk , Higher education in Libya, reality and prospects , 2016

[4] Communication Pty Ltd, Libya - Telecoms, Mobile and Broadband , Feb. 2010.